

مخطط تلخيصي

حاشي نورالدين

خصائص القاعدة القانونية

قاعدة ملزمة

أهم خاصية للقاعدة القانونية بحيث إذا انعدمت تنعدم القاعدة القانونية

قاعدة عامة و مجردة

مجردة أي أنها تحدد الأوصاف التي تبين الأشخاص المخاطبين بها و بالنسبة للوقائع فهي تحدد الشروط الواجب توافرها لتطبيق تلك القاعدة

عامة أي أنها موجهة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة معينة منه أو لشخص واحد لكن بصفاتهم و بالنسبة للوقائع تعدد بكل الوقائع التي تتحقق فيها شروط تطبيقها

قاعدة سلوك اجتماعية

هي عبارة عن خطاب تكليفي موجه لأفراد المجتمع من طرف السلطة المختصة على وجه الإلزام قصد تنظيم سلوكهم

طلبة الحقوق ليسانس ماستر
2021 2026 جامعة الوادي



تميز القاعدة القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى

تعتبر القاعدة القانونية من القواعد الاجتماعية و بذلك هي تشترك معها في أوجه و تتميز عنها في أوجه أخرى. و من أجل تمييز القاعدة القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى ارتأينا وضع ذلك في جدول حتى تظهر أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بينهم بشكل واضح، و هو كالآتي :

القاعدة القانونية	قاعدة المجاملات و العادات و التقاليد	قواعد الأخلاق	قواعد الدين
أوجه الشبه			
كل القواعد تخاطب أفراد المجتمع و تحكم سلوكهم و تعتبر قواعد اجتماعية، كما أنها قواعد عامة تتصف بطابع الإلزام من حيث الآثار المترتبة على مخالفتها.			
من حيث المصدر	التشريع (القانون الوضعي)	المجتمع	الأخلاق المستقرة في المجتمع
من حيث المضمون	قواعد مكتوبة و محددة تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم	تقاليد تعارف عليها المجتمع في مختلف المناسبات الاجتماعية	واجب الإنسان نحو نفسه و نحو غيره من أفراد المجتمع
من حيث الغاية	المحافظة على النظام في المجتمع و تحقيق العدل و المساواة بين الأفراد	تحقيق غايات يسعى إليها المجتمع مثل استقراره	الارتقاء بالعقل البشري إلى تحقيق كمال الإنسان و تهذيبه
من حيث الجزاء	جزاء مادي يوقع جبرا من طرف السلطة العامة المختصة في الدولة بكل وسائل الاجبار	جزاء معنوي من خلال استنكار الجماعة (ردع اجتماعي)	جزاء معنوي من خلال استنكار الرأي العام و تأنيب الضمير
أوجه الاختلاف			
<div>  <p>حاشي نورالدين</p> </div>			
من حيث الجزاء	جزاء مادي يوقع جبرا من طرف السلطة العامة المختصة في الدولة بكل وسائل الاجبار	جزاء معنوي من خلال استنكار الجماعة (ردع اجتماعي)	جزاء معنوي من خلال استنكار الرأي العام و تأنيب الضمير
من حيث الجزاء	جزاء مادي يوقع جبرا من طرف السلطة العامة المختصة في الدولة بكل وسائل الاجبار	جزاء معنوي من خلال استنكار الجماعة (ردع اجتماعي)	جزاء معنوي من خلال استنكار الرأي العام و تأنيب الضمير

حاشي نورالدين



تقسيمات القاعدة القانونية

من حيث الإلزامية

من حيث أطراف العلاقة



طلبة الحقوق ليسانس ماستر
2021 2026 جامعة الوادي

التقواعد المكتملة

التقواعد الآمرة

قانون خاص

قانون عام

هي القواعد القانونية التي يجوز للأفراد الاتفاق على ما يخالف الحكم الذي تضمنته

هي القواعد القانونية التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على ما يخالفها

فروعه :
- القانون المدني
- القانون التجاري
- القانون البحري
- قانون العمل
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية
- القانون الدولي الخاص
- قانون النقل
- قانون التأمين

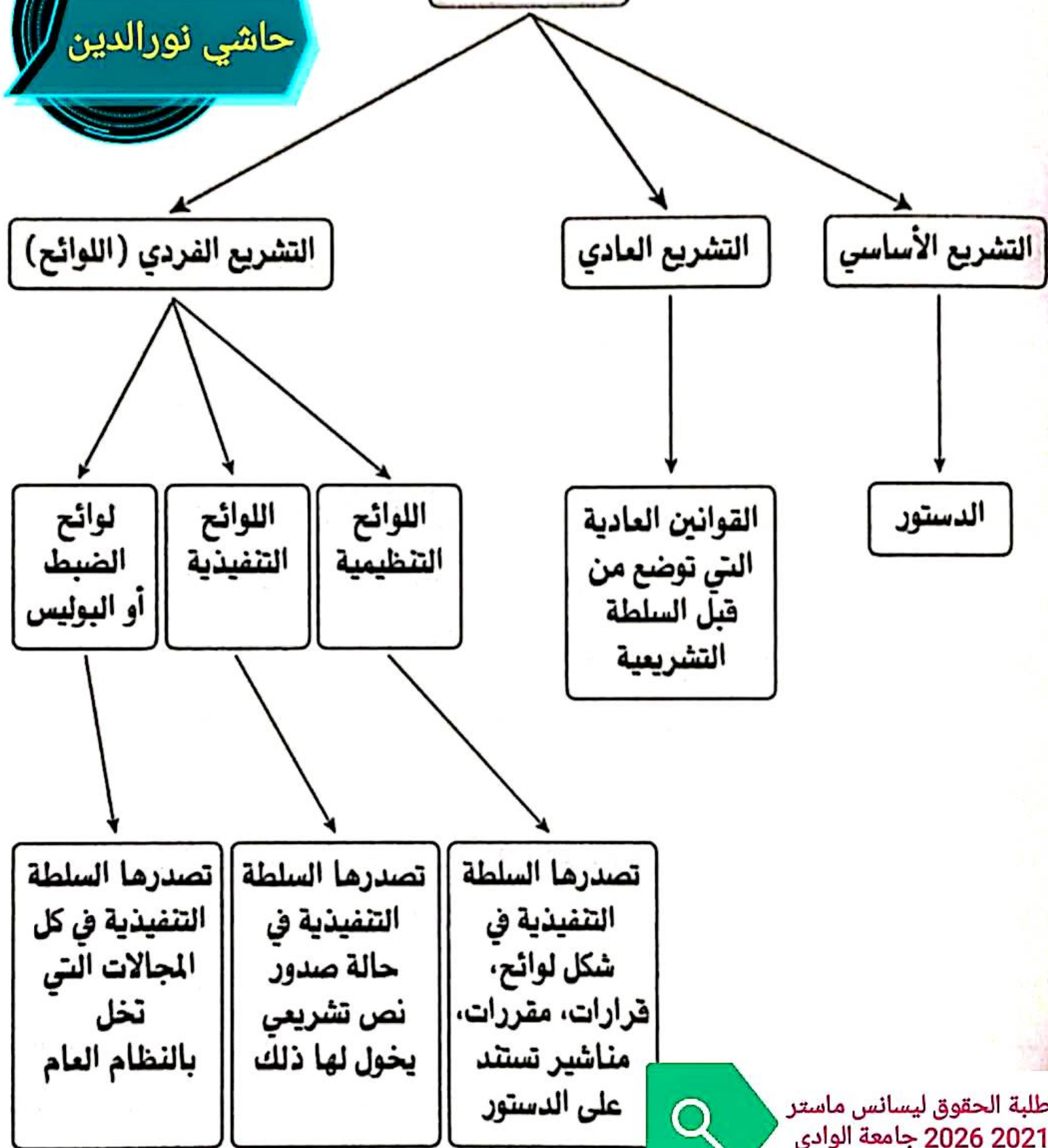
قانون عام داخلي

قانون عام خارجي

فروعه :
- القانون الدستوري
- القانون الإداري
- القانون المالي
- القانون الجنائي
- القانون القضائي



أنواع التشريع



تعريف العرف⁶³

المقصود بالعرف هو اعتياد الناس على سلوك معين في مسألة معينة مع اعتقادهم في إلزام هذا السلوك لهم، وهو يتميز عن العادة الاتفاقية Usage conventionnel رغم أنهما يتشابهان في أوجه، وبذلك سيتم المقارنة بينهما في الجدول الآتي :

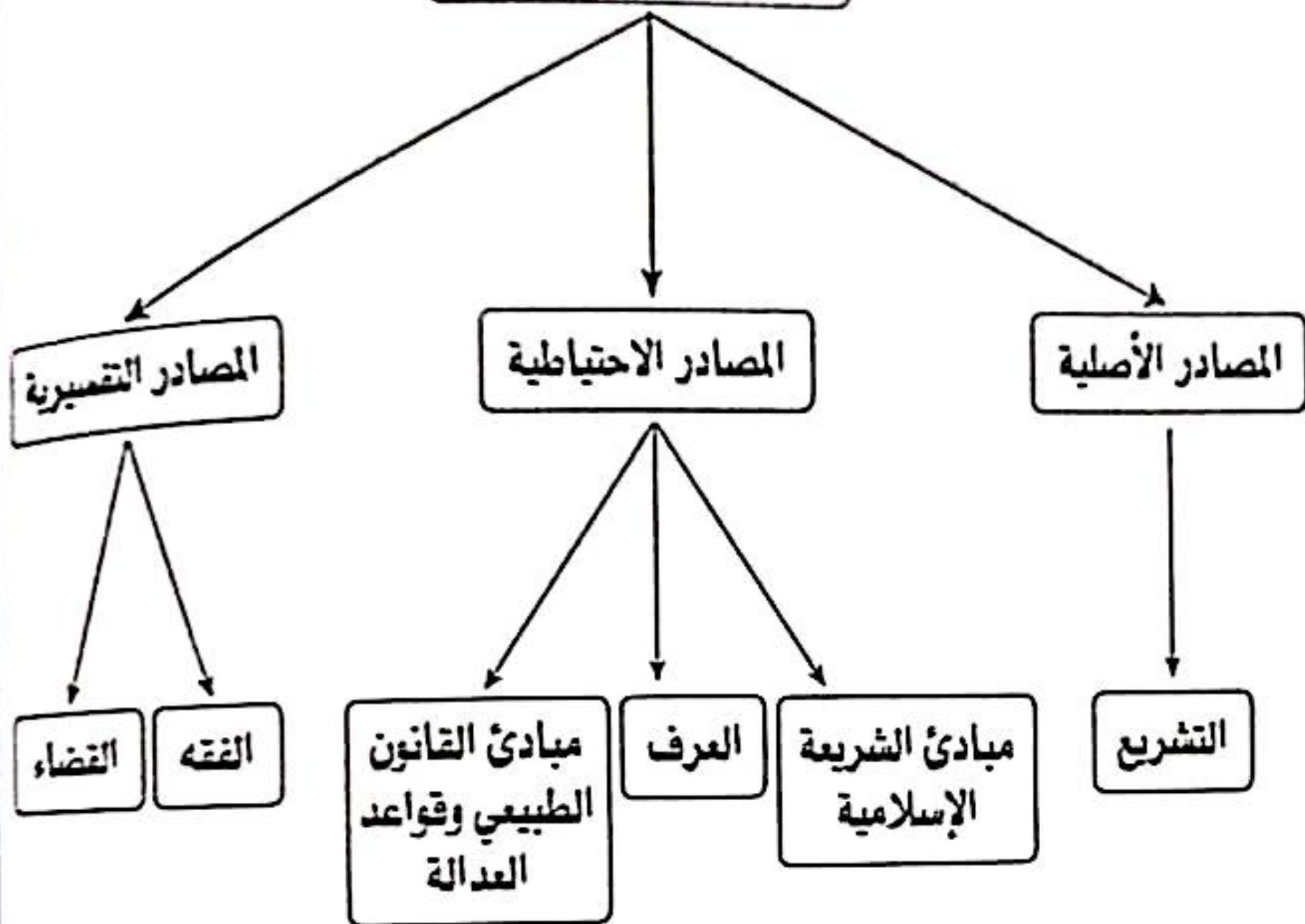
العرف	العادة الاتفاقية
أوجه الشبه	كلاهما يعتبران من خلق المعاملات درج عليهما العمل باطراد.
أوجه الاختلاف	يُعدُّ قانون يطبقه القاضي من تلقاء نفسه لافتراض علمه به، ويخضع في تطبيقه لرقابة المحكمة العليا. مجرد اعتياد غير ملزم يفقر لسند اتفاقي وهي عبارة عن واقعة مادية يتمتع القاضي بشأنها بالسلطة التقديرية.

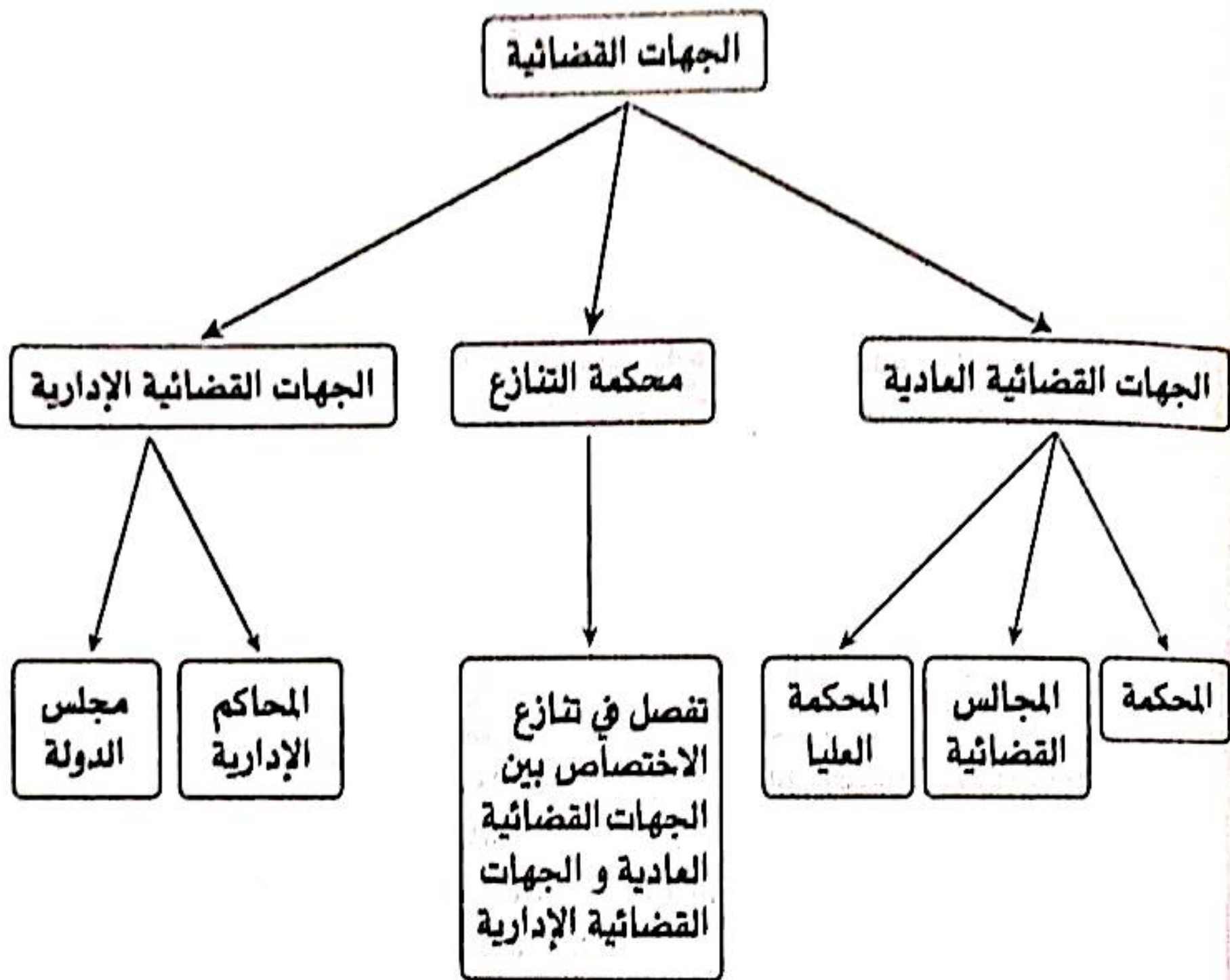
الفرع الثاني

أركان العرف و دوره

أولاً : أركان العرف⁶⁴ : العرف له ركنان مادي ومعنوي. فأما الركن المادي Elément matériel فيقصد به مجموعة التصرفات و الأفعال الايجابية أو السلبية المتواترة في مسألة معينة، حيث أنّ ذلك التواتر و التكرار يبعث في القاعدة العرفية استقرار و يزيدها قوة. أما الركن المعنوي Elément moral ou psychologique فهو ركن نفسي غير مادي يقصد به إحساس الأشخاص الذين يتبعون السلوك المعتاد بأنه ملزم لهم قانوناً، حيث أنّ هذا الركن هو الذي يحول واقعة السلوك المعتاد إلى قاعدة قانونية مؤداها ضرورة إتباع هذا السلوك و به تصبح مفروضة.

مصادر القاعدة القانونية





أعوان القضاء⁹⁰

من أجل أن يحقق القضاء مبتغاه في تحقيق العدالة لابد له من معاونين حيث سيتم ذكرهم في جدول مع تحديد القانون الذي تخضع له كل فئة كالاتي :

أعوان القضاء	تعريف	القانون الذي يخضعون له
المحامي L'avocat	يعمل على حماية و حفظ حقوق الدفاع و يساهم في تحقيق العدالة واحترام سيادة القانون.	القانون رقم 13-07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة (ج.ر 55 المؤرخة في 2013/10/30).
الموثق Le notaire	ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية للقيام بمهامه.	القانون رقم 06-02 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن تنظيم مهنة الموثق (ج.ر 14 المؤرخة في 2006/03/08).
المحضر القضائي L'huissier	ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.	القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي (ج.ر 14 المؤرخة في 2006/03/08).
الخبير القضائي Expert judiciaire	هو رجل فني مختص في مجال معين (محاسبة، طب، هندسة، ...) يستعين به القضاة لتوضيح مسألة فنية .	المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكذا حقوقهم واجباتهم (ج.ر 60 المؤرخة في 1995/10/15).

<p>القانون رقم 16-07 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة (ج.ر 46 المؤرخة في 2016/08/03).</p>	<p>ضابط عمومي مذوض من قبل السلطة العمومية يتولى تسير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.</p>	<p>محافظ البيع بالمزايدة Commissaire Priseur</p>
<p>الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 11 مارس 1995 المتضمن تنظيم مهنة المترجم - الترجمان الرسمي (ج.ر 17 المؤرخة في 1995/03/29).</p>	<p>ضابط عمومي يتم تعيينه بموجب قرار من وزير العدل</p>	<p>المترجم - الترجمان الرسمي Traducteur interprète officiel</p>
<p>المرسوم التنفيذي رقم 09-100 المؤرخ في 10 مارس 2009 المحدد لكيفيات تعيين الوسيط القضائي (ج.ر 16 المؤرخة في 2009/03/15).</p>	<p>شخص طبيعي أو جمعية تسند لهم مهنة الوسيط القضائي بموجب أمر صادر عن القاضي يتضمن موافقة الخصوم وتحديد الآجال الأولى الممنوحة للوسيط للقيام بمهمته و تاريخ رجوع القضية إلى الجلسة</p>	<p>الوسيط القضائي Le Médiateur judiciaire</p>

أنواع التفسير

تحدّد أنواع التفسير حسب الجهة التي تقوم به ، فالتفسير الصادر عن السلطة التشريعية تفسير تشريعي والتفسير الصادر عن السلطة القضائية تفسير قضائي و التفسير الصادر عن الفقهاء تفسير فقهي، حيث نعيّز بينهم من خلال الجدول الآتي :

التفسير التشريعي	التفسير القضائي	التفسير الفقهي	
السلطة التشريعية (المشرع)	السلطة القضائية (القضاة)	الفقهاء	من حيث السلطة المختصة بإصداره
بمقتضى تشريع لاحق	- الأحكام و القرارات القضائية - الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا و مجلس الدولة	المؤلفات و الأبحاث	مصدر التفسير
يكون ملزم للقاضي من تاريخ نفاذ القاعدة القانونية الأصلية وليس تاريخ نفاذها بعد التفسير	- غير ملزم - قرارات المحكمة العليا يكون التفسير فيها ملزما للمحاكم والمجالس القضائية	ليس له صفة الإلزام يستعين به المشرع و يستعين به القاضي	من حيث الأثار المترتبة